

الأمينة العامة

باريس، 8 يونيو/حزيران 2026

جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2026

دعوة لتقديم الترشيحات

السيدة، السيد

بمنحها التي ، 2026 لعام «الأخوة – المساواة – الحرية» الإنسان لحقوق الفرنسية الجمهورية لجائزة الترشح باب يُفتح الفرنسية الحكومة وزراء رئيس

أنشئت هذه الجائزة سنة 1988 بهدف تكريم ودعم المبادرات الميدانية الفردية أو الجماعية، في فرنسا أو خارجها، دون اعتبار للجنسية أو الحدود، والتي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها

الموضوع

تدعو هذه الجائزة المنظمات غير الحكومية، وكذلك المرشحات والمرشحين الأفراد، بغض النظر عن الجنسية أو الحدود، إلى تقديم ترشيحات تتوافق مع موضوع عام 2026. ويجب أن تتضمن الترشيحات عملاً أو مشروعاً يُنفذ في فرنسا أو في الخارج

الموضوع الوحيد: حماية الحق في اللجوء والحقوق الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص النازحين

يُقصد بالحق في اللجوء الحماية التي تمنحها دولة لشخص لا يستطيع الاستفادة من حماية بلده الأصلي. وقد كُرس هذا الحق بموجب اتفاقية جنيف لعام 1951 – التي يُحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لاعتمادها – وبروتوكولها لعام 1967. وتشكل هذه الاتفاقية حجر الزاوية في القانون الدولي للاجئين. وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإطار الدولي لحماية حقوق الإنسان، فإن تطبيقها الفعلي لا يمكن أن يتحقق بصورة كاملة إلا في ظل دولة القانون. ويُعد الإسهام في بناء هذا الإطار وتعزيزه تحدياً أساسياً لضمان الحق في اللجوء (المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ولإدماج القانون الدولي في التشريعات الوطنية

ورغم أن الحق في اللجوء تعرض في كثير من الأحيان للانتقاد وأضعف بفعل بعض الإصلاحات القانونية، فإنه يواجه اليوم تهديدات متزايدة في العديد من الدول، بما في ذلك بين الدول الـ145 الأطراف في الاتفاقية. ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات تُظهر أن اللاجئين لا يشكلون عبئاً على المجتمعات المضيفة، بل يساهمون بصورة إيجابية في رفع مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي. كما أن النفقات العامة المرتبطة باستقبال اللاجئين يتم تعويضها بدرجة كبيرة من خلال المنافع الاقتصادية الناتجة عن مساهماتهم. ويشارك عدد كبير منهم بفعالية في اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من خلال الانخراط في مجالات متنوعة مثل الشباب والثقافة والرياضة والعمل، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وإثراء المجتمعات بتنوعها الثقافي والإنساني

ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بلغ عدد الأشخاص المهجرين قسراً في العالم 117.3 مليون شخص بحلول نهاية يونيو/حزيران 2025، من بينهم 42.5 مليون لاجئ معترف به، و8.4 ملايين طالب لجوء، و67.8 مليون نازح داخلياً. ويهرب هؤلاء الأشخاص من الاضطهاد والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك – بصورة متزايدة – من آثار التغيرات المناخية

الترشيحات

يحق للأفراد أو المنظمات غير الحكومية التي تنفذ مشروعاً واحداً أو أكثر، يستند إلى مقارنة قائمة على حقوق الإنسان ويهدف إلى ضمان الحق في اللجوء والحقوق الأساسية للأشخاص في أوضاع النزوح القسري، التقدم للجائزة، سواء كانوا لاجئين وفقاً لاتفاقية جنيف، أو طالبي لجوء ما تزال طلباتهم قيد الدراسة، أو نازحين داخل بلدانهم

وستُمنح الأولوية للملفات التي تهدف، مع احترام حقوق الإنسان، إلى

توفير دعم شامل للأشخاص المستفيدين

تنفيذ إجراءات ذات طابع تحويلي وجبري

ضمان المشاركة الفعالة للأشخاص المعنيين في المشروع

ويجب أن تتناول المشاريع المقدمة الحماية القانونية للحق في اللجوء، وأعمال المناصرة، والدعم الإداري المرتبط بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً. ولا تهدف هذه المشاريع إلى تمويل المساعدات المادية المباشرة

ومن بين أنواع المشاريع المؤهلة على وجه الخصوص

حملات التوعية العامة وأعمال المناصرة لدى السلطات العامة

المساعدة القانونية والإدارية للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً بما يضمن تمكينهم من الوصول الفعلي إلى حقوقهم، بما في ذلك حق الإقامة، والحق في إجراءات عادلة، والوصول إلى العدالة، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة بموجب الصكوك الدولية

تدريب الجهات الفاعلة في مجال اللجوء: شرطة الحدود، والإدارات العامة، والقطاع الصحي والاجتماعي، وغيرها

دعم الممارسة الفعلية للحقوق المرتبطة بالاندماج في المجتمع المضيف بالنسبة للاجئين المعترف بهم وطالبي اللجوء، أو المتعلقة بإعادة التوطين واستعادة الحقوق بالنسبة للنازحين داخلياً

وستُعطي الأفضلية للمشاريع التي تشرك الأشخاص المعنيين بصورة مباشرة

منح الجائزة

ستُدعى الجهات أو الأشخاص الخمسة الفائزون إلى باريس للمشاركة في الحفل الرسمي لتسليم الجائزة

سيستلمون ميدالية، كما سيتقاسمون منحة إجمالية قدرها 70,000 يورو تخصصها اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان لتنفيذ مشاريعهم. كما يحق لهم حمل صفة الفائزين بجائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2026

أما أصحاب الملفات الخمسة التالية في الترتيب فسيحصلون على ميدالية تنويه خاص تُمنح لهم من قبل سفير فرنسا في بلدهم. ولا يترتب على هذا التنويه أي دعم مالي

كما يمكن للفائزين والحاصلين على تنويه خاص الاستفادة من الحماية الدولية التي توفرها الدبلوماسية الفرنسية

النظام الأساسي للجائزة

يجب أن تتوافق الترشيحات مع النظام الأساسي للجائزة

ويمكن الحصول على النظام الأساسي عند الطلب، كما يمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان

<https://www.cncdh.fr/presentation-du-prix-des-droits-de-lhomme>

ملف الترشيح

ما يلي، يجب أن يتضمن ملف الترشيح، المحرر باللغة الفرنسية¹

أرسالة ترشيح موقعة من رئيس المنظمة غير الحكومية أو ممثلها القانوني، أو من المرشح الفردي

ب استمارة الترشيح المرفقة بهذه الدعوة والمتاحة للتنزيل على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، والتي تقدم عرضاً مفصلاً للأنشطة التي تنفذها المنظمة أو الشخصية الفردية؛

ج البيانات البريدية والمصرفية الخاصة بالمنظمة أو المرشح الفردي

(RIB/IBAN)

يجب إرسال ملف الترشيح كاملاً في موعد أقصاه 4 أكتوبر/تشرين الأول 2026 عند منتصف الليل

(GMT+1)

إلى الأمانة إلى إلى الأمانة العامة للجنة على العنوان التالي

CNCDH – A l’attention de Cécile RIOU-BATISTA, TSA 40 720 – 20 avenue de Ségur, 75007

PARIS – France

أو عبر البريد الإلكتروني

prixdesdroitsdelhomme@cncdh.fr

وبعد إعلان النتائج من قبل لجنة التحكيم، ستُسلّم الجائزة رسمياً في باريس من قبل رئيس الوزراء أو أحد وزراء الجمهورية الفرنسية، وذلك في حدود 10 ديسمبر/كانون الأول 2026

أكون ممتنة لكم إذا تفضلتم بنشر هذه الدعوة إلى الترشيح على أوسع نطاق ممكن

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

ماغالي لافوركاد

الأمينة العامة

CNCDH اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان

يمكن النظر، بصورة تقديرية، في الملفات المقدمة باللغة الإنجليزية أو الإسبانية³

¹ يمكن النظر، بصورة تقديرية، في الملفات المقدمة باللغة الإنجليزية أو الإسبانية